

وأفق على رفع تقرير الرد عليه إلى صاحب السمو

المجلس: الخطاب الأميري نبراس مضيء يهتلي به نواب الأمة



جذائب من الجلسات



لذا تم عزلها جلسة مجلس الأمة أمس

مطمئن لكتفه
ونراهه العاملين
في «سوق المال»
ونرحب بأي تحقيق
برلماني

■ وزير التجارة:
لا نرضي حكومة
بالتزوير وعلى أتم
استعداد لكشف
كل المعلومات
والتعاون

■ الوزير الجبرى: كادر معلمى الأوقاف مقر منذ 7 سنوات والتعديل يتعلق باعتماد كادر «الإشرافية»

الحكومة لا تخاف من أي متنفذ وفي القريب العاجل سوف نطلق جمعية حماية المستهلك

عمر الرشيد
ومصطفى كامل

الاعلام بالوكالة بطلب فيها تاجيل الإجابة عن السؤال المشار إليه في نص الرسالة لمدة ثلاثة أشهر عملاً بما نصت عليه المادة 124 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ونصت الرسالة على ما يلى:

بالإشارة إلى كتابكم الواردلينا بتاريخ 7 مايو 2017 للتنصيف سؤال النائب أحمد الفضل بشان كشف عدد عراسيم التجيس ومراسيم سحب الجنسية التي نشرت منذ تأسيس جريدة الكويت اليوم وحتى تاريخ تقديم السؤال تطلب تاجيل الإجابة عن السؤال المشار إليه لمدة 3 أشهر عملاً بما نصت عليه المادة 124 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لكون الإجابة عليه تستلزم طالق عمل متفرغاً للبحث بدؤها في كافة أعداد الجريدة الرسمية منذ تأسيسها 1954 وحتى سنة 2015 وتجاوز الأعداد المطلوب البحث فيها 6 الآف إصدار ما بين إصدار رئيسي وملحق.

رسالة مقدمة من مجموعة من أعضاء المجلس يطلبون فيها تكليف لجنة حماية الأموال العامة التحقيق فيما ورد بهذه الرسالة حول هيئة أسواق المال، وجاء نص الرسالة كالتالي:

بعد سوق الكويت للأوراق المالية أحد أقدم الأسواق في المنطقة ورافقها أساسياً في عملية التحول الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل للدولة من حيث قدرته على جذب استثمارات أجنبية من خلال الاستثمار في الشركات المدرجة بالإضافة لكونه وعاء استثمار مدخرات العديد من المواطنين سواءً من عن طريق الاستثمار المباشر من قبل المواطنين أنفسهم أو بواسطة الاستثمارات التي تقوم بها الجهات الحكومية متمثلة بالهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وقد استثمر الكويتيون

اجتمعت اللجنة مع الجهات المختصة ونظر للمستجدات التي طرأت على اللجنة أثناء مباشرتها التحقيق بالإضافة إلى ما أحيل إلى اللجنة من مستندات تتطلب دراسة تفصيلية للوقوف على ماهيتها وبيت قيها.

لذا فإن اللجنة تطلب من المجلس المؤقر المواقفة على تمهيد عملها إلى بداية دور الانعقاد المقبل.

5- تقرير الأمانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والموقفة خلال الفترة من 1 مارس حتى 31 مايو 2017 عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة 46 من اللائحة الداخلية مجلس الأمة.

6- رسالة واردة من رئيس لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات يطلب فيها الموقفة على تمهيد عمل اللجنة حتى بداية دور الانعقاد القادم ونصت الرسالة على ما يلى:

بالإشارة إلى قرار مجلس الأمة بجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء الموافقة 11 أبريل 2017 في شأن الموقفة على طلب تمهيد عمل اللجنة لمدة شهرين ولما كانت اللجنة بصدد إعداد تقريرها بشأن المحور الأول المتعلق بالتحقيق في موضوع اختفاء الحاويات وكيفية التعامل مع الحاويات التي ترد المتأذف البرية والبحرية إلا أنها لم تتمكن من الانتهاء من المحور الثاني المتعلق بالتحقيق في الحالات الإدارية والمالية وكل مخالفات الرقابة المالية الواردة في تقرير ديوان المحاسبة وكذلك ملاحظات المكتب الفني على الحساب الختامي للإدارة العامة للجمارك.

لذا قرر أن اللجنة تطلب من المجلس المؤقر الموقرة الموقفة على تمهيد عملها إلى بداية دور الانعقاد القادم حتى تتمكن من إعداد تقريرها النهائي على الموضوع محل التحقيق.

7- رسائل من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير

المسائل المثارة بشأن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية الخاصة بوزارة الإعلام والجهات التابعة لها وخصوصاً للجنسية الوطنية للثقافة والفنون والأداب والواردة في الآتي:

أ- كل التجاوزات والمخالفات المالية والإدارية التي ذكرها المستجوبون في جلسة مجلس الأمة التي توشّق فيها الاستجواب المقدم ضد وزير الإعلام بتاريخ 31 يناير 2017.

ب- كل التجاوزات والمخالفات والمخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي لوزارة الإعلام لسنة المالية 2016/2015 على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال شهرين.

ولما كانت اللجنة مستمرة في إداء أعمالها بالتحقيق في كل المستندات المشار إليها، ونظراً لقرب انتهاء دور الانعقاد الحالي فإن اللجنة تود تمهيد فترة تكليفها حتى بداية دور الانعقاد القادم لكي تتمكن من إتمام مهمتها لاستجلاء الحقائق كاملة.

4- رسالة من رئيس لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة يطلب فيها الموقفة على تمهيد عمل اللجنة حتى بداية دور الانعقاد المقبل.

ونصت الرسالة على الآتي:

بيان على موافقة المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ 7 مارس 2017 على تشكيل لجنة تحقيق في تجاوزات وزارة الصحة على أن تقدم تقريرها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها وحيث أن اللجنة قد باشرت مهامها وعقدت

إعلاناتهم سيدھبون

رسالة رئيس اللجنة التعليمية التي يطلب فيها تعيينه عمل اللجنة «لجنة تحقيق» في الشهادات المزورة وتسريب الاختبارات والتعيينات والبعثات في الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

وكان المجلس قد وافق خلال جلسته التي عقدت يوم الثلاثاء 28 مارس 2017 على الرسالة المقدمة من اللجنة التعليمية بشأن طلب تعيينه عمل اللجنة حتى نهاية دور الانعقاد الحالي.

من جهة أخرى وافق المجلس على رسالة مقدمة من مجموعة النواب يطالبون فيها بتشكيل لجنة حماية الأموال العامة للتحقيق في عدد من الموضوعات المتعلقة بهيئة أسواق المال.

واوضحت الرسالة انه وبعد مرور حوالي سبعة اعوام على صدور مرسوم إنشاء الهيئة، لم تستطع تحقيق الأهداف المرجوة منها ما جعل المناخ الاستثماري بيته طاردة ، بالإضافة إلى ذلك ارتفع صافي خسائر الهيئة من 13.9 مليون دينار خلال السنة الأولى إلى أكثر من 33.9 مليون دينار خلال السنة الماضية.

من جهةه أكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان انه مطئن لكافأة وزراة العاملين في هيئة السوق وأنه لا مشكلة في التحقيق من خلال لجنة حماية المال العام مؤكدا أن الحكومة لا ترضى بالتزوير، وعلى اتم استعداد لكشف كل المعلومات امام اللجنة والتعاون معها.

وقرر المجلس رفض طلب النية العامة رفع الحصانة التامة عن النائب احمد ثيل الفضل في القضية رقم 2016/26 م جنح مرئى 16-22 وسموع، والقضية رقم 16-22 جنح مرئى وسموع.

كما رفض المجلس طلب النية العامة رفع الحصانة التامة عن النائب د. ولم الطيطشاني في

رسالة رئيس مجلس الامة التي يطلب فيها تعيينه رئيساً لجنة التحقيق في الشهادات المزورة وتسريب الاختبارات والتعيينات والبعثات في الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

وجاءت نتيجة التصويت على الاقتراحات بـ 49 عضواً تمت الموافقة بالإسم وـ 49 عضواً وافقوا على عدم موافقة عضويين من اجمالي الحضور وعددهم 51 عضواً.

في حين جاءت نتيجة التصويت في مذكرة الثانية موافقة 45 عضواً وـ 45 عضواً وافقوا على انتخاب اميري يشان الصيغة المقترحة لمشروع الجواب على الخطاب الاميري الذي استهل به افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر، ورفعه الى صاحب السمو امير البلاد.

وقالت اللجنة في تقريرها ان خطاب سمو الامير في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر يشكل نبراساً محيطاً به يهدي به نواب الامة في مباشرة صلاحياتهم التشريعية والرقابية بالتعاون مع الحكومة في سبيل تحقيق التطلعات المرجوة ورفع التحديات الكبرى التي حرستهم على التذكرة بها، وإنها مسؤولة مشتركة وامانة عظيمة في غلروف صعب.

واكدت أنها عادة العزم على القيام بتنفيذ ما جاء بالخطاب الاميري والغير بالقسم الدستوري الذي قطعناه على انفسنا، وأنها ملتزمة دائماً للعمل على تنفيذ رؤيتكم الحكيمه وتجزيئها

الشيرة وتصاحكم السديدة بالارتياح على الامن والأمان، وتحقيق كرامة العيش وازدهار الوطن.

من جانب اخر، فرض المجلس

الى يوتحم



نویسنده‌اند

اعلان تذکرہ

٦٤

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يس مجلس إدارة شركة مجموعة دان الدولية للطاقة (دن.مك) ملتئفة دعوة مساهميها لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية والمقرر عقدها في تمام الساعة الثالثة عشر والنصف (12:30) مساءً من يوم الأربعاء الموافق 14/06/2017 وذلك في مقر الهيئة العامة للمناجاة - الكائن في جنوب البرة - اللادة الرئيسية رقم (١).
لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة مقر الشركة خلال ساعات الدوام الرسمي والكتاب في برج بيته الدور 30 وذلك

- ١ - نسخة عن الميزانية الصومية للسنة المنتهية في 2015/12/31.
- ٢ - نسخة من جدول الاعمال الجمعية الصومية العالمية .